التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

الباحث – علي راغب رزيج ا.م. د – غالب شاكر بحيت
جامعة واسط -- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

شهد الاستثمار الاجنبي المباشر تطور عالمياً بحيث اصبح من أهم انواع الاستثمارات ، إذا تعاظمت أهميته نتيجة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الاموال والتكنولوجيا عالميا ، ليعطي دفعه نحو التكامل العالمي من خلال ربط اسواق العمل وراس المال والانتاجية ليساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهتم بتشخيص واقع المناخ والبيئة الاستثمارية العراقية وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بنشاط استثماري فعال في الاقتصاد العراقي والعمل جاهداً على تهيئة البيئة الاستثمارية جاذبة التي يمكن أن تعمل على تحفيز واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق .

وتناول البحث تحليل الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والوارد الى العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ، كما اثبتت الدراسة ان هناك تحديات متعددة اثرت سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومنها (عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والفساد المالي والاداري وتدني مؤشرات بيئة الاعمال والمديونية وفترة الارهاب والعقود الاستثمارية) التي ادت الى عدم تمكن وصول رؤوس الاموال الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة الى العراق .

وان اهم توصيات الدراسة توفير بيئة تشريعية وقانونية واشاعة ثقافة الاستثمار الاجنبي في المجتمع العراقي ، والقضاء على الفساد المالي والاداري والعمل على تحسين البنى التحتيه وتطويرها من أجل تحفيز وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق .

Abstract

Foreign direct investment has developed globally so that it has become one of the most important types of investments, if its importance has grown as a result of the contribution of multinational companies in the transfer and circulation of money and technology globally, to give impetus to global integration by linking labor markets, capital and productivity to contribute to raising the level of economic and social development, and I care By diagnosing the reality of the climate and the Iraqi investment environment, identifying the obstacles that prevent effective investment activity in the Iraqi economy, and working hard to create an attractive investment environment that can stimulate and attract foreign direct investment in Iraq.

The research dealt with the analysis of incoming and outgoing foreign direct investment in Iraq for the period ٢٠٠٤-٢٠١٧. The study also proved that there are multiple challenges that negatively affected foreign direct investment in Iraq, including (political and economic instability, financial and administrative corruption, low indicators of the business environment, debt, the period of terrorism and investment contracts), which It led to the inability of foreign capital and modern technology to reach Iraq.

And the most important recommendations of the study are to provide a legislative and legal environment, spread a culture of foreign investment in Iraqi society, eliminate financial and administrative corruption, and work to improve and develop the infrastructure in order to stimulate and attract foreign direct investment to Iraq.

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد القنوات الرئيسة لظاهرة العولمة لتكامل مع التجارة الدولية، فهذه الظاهرة سعت لإدماج العالم في سوق رأسمالي واحد، ونقل أساليب الإنتاج أو أحد مساراته إلى الخارج للحصول على مصادر الاموال والأسواق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية وزيادة التشابك والترابط فيما بين هذه القطاعات بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الانتاج ودفع عملية التنمية إلى الامام بصورة متواصلة ومتناوبة.

وتسعى بعض الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الأجنبي تجنبا للمخاطر

التي قد تؤثر على نشاطه إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه وذلك لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

أهميـــــة البحث وتشخيص المعوقات التي تواجه المستثمرين ووضع الحلول لها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي .

اهــداف البحث وتشخيص التحديات الفعلية التي تحد من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، ووضع معالجات تؤدي الى تحسين البيئة الاستثمارية في العراق .

مشكلة البحث تعمل معظم الدول على اتباع سياسات مختلفة لتحفيز وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، يمكن صياغة مشكلة البحث بالاتي :-

-ما هي التحديات والعقبات التي تواجه المستثمر الاجنبي في العراق ؟

فرضيـــة البحث يفترض البحث أن بالامكان تطوير وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق من خلال العمل على وضع حلول مناسبة تتمثل بالقضاء الفساد الاداري والمالي في العراق وكذلك استغلال التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع الشركات عبر الطرق الالكترونية لتخفيض التكاليف قدر المستطاع وتعزيز الارباح.

منهجية البحث بغية تحقيق فرضية البحث وانجازه أهدافه ، اعتمد الباحث على اسلوب المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وذلك من خلال تتبع مسارات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ .

المبحث الاول / الاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً / مفهوم الأستثمار الأجنبي المباشر (FDI) :-يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " توظيف الأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة ، الذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه[١].

(١)OECD.Organization ."Detailed Benchmark Definition of Foreign Direct Investment Edition,Paris,١٩٩٣,P٣.

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق منظور منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد اخر ، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل[١] .

ولذلك يعرف كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الاهداف الاقتصادية والمالية والسياسة سواء لهدف مؤقت او لأجل محدد أو الاجيال طويل الأجل[٢].

ويعرف ايضاً هو هجرة رؤوس الاموال من دولة إلى دولة اخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما اصولا في دولة اخرى من اجل المشاركة او الادارة هذه الاصول (الملكية واتخاذ القرار) مع امكانية استفادة الدولة المضيفة من التكنولوجيا الحديثة ، المهارات التيسيرية المصاحبة لتلك الاستثمارات ، التي تنعكس على زيادة صادرات الدولة المضيفة وتحقيق العجز في ميزان مدفوعاتها ، والدفع في معدل نموها الاقتصادي[٣] .

ثانياً / مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر إن المستثمر الاجنبي قبل الاقدام على الاستثمار، يبحث بين الدول المختلفة عن الدولة الافضل في توفير الشروط والمتطلبات التي تؤمن وتضمن له سلامة استثماراته وزيادة ارباحه ، ومن خلال ذلك نشأت الكثير من المؤسسات والهيئات التي قامت بتطوير مؤشرات تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة ، وحيث اثبت الواقع ان هناك علاقة قوية بين مواقع الدول في هذه المؤشرات وحصتها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة[٤] ، ولابد من الاستعانة بعض المؤشرات والنتائج التي تعرض عليهم من قبل السلطات المختصة في البلد المضيف ، ونستعرض عدد المؤشرات المرتبطة بالمناخ الاستثماري وهي :-

١-مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر(*) يستخدم هذا المؤشر لاستكشاف مدى نجاح البلد وجهوده المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقارنة وضع

(١) صلاح عبد الحسن . وهناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمارات الأجنبية .المسوغات والاخطار ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٨ .

(٢) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة الشباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣ .

(٣) عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الاجنبي والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية ، ٢٠١٣ ، ص٢٢ .

(٤) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية ، ٢٠١٢ ، ص١٠٢.

(*) مؤشر اعتمدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ ،انظر الى ذلك :-

- حسين عبد المطلب الأسرج، وضع مصر في تدفقات الاستثمار العالمية: عرض لأهم ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد ٣٦، ٢٠٠٥، ص٩٥.

الدولة اقتصاديا ومدى توافقه مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل ، وفي هذا الحال فإن الدول تعتمد في قابليتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرين[١]:-

أ-مؤشر الأداء :- ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة ، ويقيس مؤشر الأداء حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلى الإجمالي للعالم ، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية[٢].

ب-مؤشر إمكانات جذب الاستثمار:- ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، ويستند هذا المؤشر إلى ١٣ مكوناً لقياس إمكانات البلد ، وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ، ومتوسط دخل الفرد ، ونسبة الصادرات إلى الناتج ، وانتشار خطوط الهاتف الثابت وانتشار خطوط الهاتف المحمول ، ومتوسط استهلاك الطاقة للفرد ونسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالي ، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،والتصنيف السيادي للبلد ونسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، ونسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والمركبات للعالم ، ونسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم ، ونسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

٢- مؤشر المخاطر القطرية (*) يعمل هذا المؤشر على ترتيب الدول وفقاً لدرجة المخاطر التي تحصل عليها. يستند نظام تقويم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر، وتعطي أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية ، وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٢ ص١١٩ .

(٢) عميروش شلغوم ، مصدر سابق ، ص١١٠.

(*) مؤشر أصدرته مؤسسة Political Risk Services حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها ، وكان يصدر هذا المؤشر شهرياً منذ عام ١٩٨٢ عن مجموعة (P R S) لغرض قياس المخاطرة ، انظر الى ذلك :-

- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٤ــــ٢٨ يناير ٢٠٠٤ ، ص٤٥-٥٢ .

التمويلية، ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة[١].

٣-مؤشر التنافسية العالمي يصدر هذا المؤشر عن المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس منذ عام ١٩٧٩ ، ويستند على ١٢عنصر ويدخل ضمن المؤشر (٧٥) دولة منها دولتان عربيتان ، ويشمل على المؤشرات التالية:- وضع المؤسسات المالي، مستوى تطور البنى التحتية ، مستوى الإبداع الاستقرار الاقتصادي ،الصحة ، التربية والتعليم العالي ، فعالية سوق السلع ، فعالية سوق العمالة ، تطور الأسواق المالية ، التقنيات، حجم السوق، تطور بيئة الأعمال[٢] .

٤- **مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار** هو مؤشر مركب للقياس تم استحداثه من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لأول مرة (٢٠١٢-٢٠١٣) ليتم اشتقاقه من مجموعة من المعطيات المشاهدة التي تعكس وضع ظاهرة معينة محل الدراسة ، إذ يتم صياغته عن طريق دمج بعض المتغيرات الفرعية المنفصلة في مؤشر واحد ، ويعتمد هذا المؤشر على ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها(١١) فرعياً ، تتفرع بدورها الى (٥٨) متغيراً كمياً ، غالبيتها تمثل متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات [٣].

٥-مؤشر الحرية الاقتصادية(*) يتضمن هذا المؤشر البحث في حقوق الملكية الفكرية والقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية عموماً ، ويأخذ بنظر الاعتبار العوامل السياسية التي تعد في الكثير من الدول المحدد الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعناصر التي يستند عليها هذا المؤشر على العوامل التجارية مثل التعريفه الكمركية ، وضع الادارة المالية لموازنة الدولة وخاصة الضرائب على الافراد والشركات ، السياسة النقدية (معدل التضخم) ، وتدفق

(١) عميروش شلغوم ، مصدر سابق ، ص١١٠.

(٢) مصدر سابق ، ص٢٣١ .

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،٢٠١٥ ، ص٥٦ .

(*) مؤشر الحرية الاقتصادية صدر هذا المؤشر منذ عام ١٩٩٥عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت لقياس درجة التضييق والتدخل التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ، وأثر ذلك على حرية أفراد المجتمع الاقتصادية ، لقد ناقش هذا المؤشر عوامل متعددة لها علاقة بالسياسة التجارية والمالية والنقدية والمصرفية فضلاً عن السياسات الاقتصادية المختلفة وتدفق الاستثمارات . المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد الفصلي الثالث ، ٢٠٠٦ ، الكويت ٢٠٠٦ ، ص١٨ .

الاستثمارات (الاستثمار الاجنبي المباشر) ، وضع القطاع المصرفي والتمويل ، مستويات الاجور والاسعار، حقوق الملكية الفكرية ، القوانين والتشريعات والاجراءات الادارية[١] .

ثالثاً / محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ان عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد المضيف تعتمد على الكثير من المحددات التي يحددها القرار الاستثماري ، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر ، وان المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال سلباً أو أيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري ، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلاّ إنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات ، وهذا يعني ان التدفقات لاتعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات اخرى تـــــؤثر على نوع هـــــذه التدفقات[٢] ومن اهم هذه المحددات :-

١-المحددات السياسية (استقرار النظام السياسي) :- ان تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ذات تأثير كبير، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع بالاعتماد على الاستقرار السياسي في البلد ، كما ان المستثمرين يفرقون بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدول النامية ، المستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة ، كما ان هناك نوعين من النظم السياسية بالدول النامية فالنوع الاول يكون جاذبا للاستثمار، اما النوع الثاني فهو طاردا للاستثمار بحيث يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ، ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار مثل الرسوم ، الضرائب ، القيود الادارية والفنية ، كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل الاموال والارباح إلى الخارج ، لذلك يفضل المستثمرون نُظماً سياسية مستقرة مثل الانظمة الديمقراطية[٣] .

٢-المحددات الاقتصادية (الاستقرار الاقتصادي) : يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي فهو يهيء المناخ الملائم لعمل هذه الاستثمارات داخل البلد المضيف ، ان بعض الدول تتبع سياسة الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر اي تشجيع كامل لتدفق الاموال الأجنبية والسماح للشركات الأجنبية للعمل دون وضع قيود أو شروط أمام حركة

(١) عصام عمر مندور ، الاستثمار الاجنبي المباشر في المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٠، ص٢٢٨.

(٢) نزيه عبد المقصود ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية مصدر سابق ،ص٨٦ .

(٣) علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية الاطار العام ، الطبعة١ ، دار الحامد للنشر، عمان ، الاردن،٢٠٠٠ ، ص١٧٥.

الاستثمارات ولكن بعض الدول خلاف ذلك تتبع سياسة من المنع الجزئي ، اي انها ترحب بتدفق رؤوس الاموال الأجنبية حصريا إلى قطاعات اقتصادية معينة مع عدم السماح بالاستثمار في قطاعات اخرى ، ان هذا الاختلاف ينبع اساسا من الفلسفة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والسياسات التنموية الموضوعة من جهتها، مثلا تشمل السياسة النقدية المتمثلة باستقرار أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة ، والسياسة التجارية المتمثلة بحرية التجارة وتخفيف الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية على انتقال السلع والخدمات، والسياسة المالية المتمثلة بالإعفاءات الضريبية والتأمين الحكومي للشركات الأجنبية[١] .

٣-المحددات الاجتماعية (البنى الأساسية البشرية):-إن توفر اليد العاملة وانخفاض معدلات الأجور ليس وحدهما اللذان يحددان من جذب المستثمر الأجنبي إلى البلد المضيف ، حيث إن المستثمرين ينظرون إلى نوعية التعليم في البلد المضيف ذلك لأنه من السهل تدريب العمال الذين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد ، في وقت أقل مما هو الحال مع العمال الذين لم يحظو بمستوى تعليمي جيد، لذلك فان للبنية الأساسية البشرية تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة ، أي هناك علاقة قوية وواضحة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اية دولة ونسبة المتعلمين فيها ، حيث ان الدول التي تكون نسبة التعليم عالية فيها تكون أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التعليم يعكس رغبة المستثمر الأجنبي للحصول على يد عاملة كافية ومتدربة ، ورخيصة الأجور وعالية الإنتاجية[٢]، فعلى سبيل المثال نجد أن من أهم العوامل الجذابة للاستثمار الأجنبي في كوستاريكا كان هو ارتفاع نسبة المتعلمين إذ وصلت فيها إلى ٩٥% ، كما نجحت سنغافورة في جذب هذا النوع من الاستثمار بارتفاع نسبة المتعلمين فيها والتي وصلت الى٩١% ، وكذلك الحال بالنسبة لأيرلندا التي لديها نظام تعليمي حديث وشامل، ويد عاملة شابة ومتعلمة ، وان نصف سكانها هم دون سن الثامنة والعشرين من العمر[٣] ، لهذا فأنها جذبت المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تطور حقيقي في اقتصادها حيث أصبحت من أكثر الدول الأوربية رفاهية بعد أن كانت من أفقرها[٤] .

المبحث الثاني / واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧

(١) سامي فالح الساعدي ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته في دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠٠٣ ، ص١٦ .

(٢)Ghassan EL-Rifai, ibid, p.٦٥,p.٨٨.

(٣) Usald, WTinformation Kit,Ministry of Industy&Trad with Assistanes of the Amir, Jordan ٢٠٠٠, pp٠٣-٥.

(٤) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، ٢٠٠٤ ، ص١٨-١٩.

ان فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق تكمن في ما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية من أجل تخفيف اعباءها ومساهمتها في تنشيط الادخار، وكذلك يتضمن الاستثمار الاجنبي امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية والتي يترتب عليها تفعيل موارد المعطلة ، لكونه لديه إمكانيات نقل التكنولوجيا وراس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية ، اضافاً لتوسع التجارة الخارجية ، وتوفير الوظائف وتسريع عملية التنمية الاقتصادية لأجل اندماج في الاسواق العالمية .

ولقد تعرض العراق للعديد من التحديات والمشاكل الاقتصادية التي ساهمت في تدمير البنى التحتيه التي شملت الطرق والجسور والري والموانئ والمطارات بالإضافة الى الطاقة الكهربائية والاتصالات والتكنولوجيا وغيرها من التقنيات ، وتشكل قطاعاً مساعداً للقطاعات الاخرى مثل تنشيط قطاع النفط ومنتجاته والصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية ، مما يجعل هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من قبل راسمي الخطط والسياسات الاقتصادية وهذا يتطلب تخصيصات مالية ضخمة[١] .حيث ساهمت هذه العوامل في خلق بيئة الاستثمارية غير ملائمة وطاردة للاستثمارات على الرغم من تغلغل الاستثمار في قطاع النفط بفعل جولات التراخيص التي سلكتها وزارة النفط من أجل تعزيز قطاع الاستخراج النفطي وقطاع تكرير النفط ، مما ادى الى تعزيز الانتاج والتصدير رغم التكاليف في مجالات الانتاج والاستخراج الذي يتحمله العراق .

وان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق مر بمراحل مختلفة ومتفاوتة وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في حقبة الماضية لتمتد اثارها الى الوقت الحاضر وتسهم في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات من خلال الجدول (١) .

(١) بهاء زكي محمد ، الاصلاح الاداري لمواجهة الازمات ، دار الجواهري للطباعة والنشر ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٥ ص٣٠ .

جدول (١) يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوارد والصادر في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر (الوارد) (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	الاستثمار الاجنبي المباشر (الصادر) (٣)	معدل النمو السنوي % (٤)
٢٠٠٤	٣٠٠	-----	----------	-------
٢٠٠٥	٥١٥.٣٠	٧١.٧٧	٨٨.٧٠	------
٢٠٠٦	٣٨٣	-٢٥.٦٧	٣٠٥	٢٤٣.٨٦
٢٠٠٧	٩٧١.٨٠	١٥٣.٧٣	٧.٩٠	-٩٧.٤١
٢٠٠٨	١٨٥٥.٧٠	٩٠.٩٥	٣٣.٦٠	٣٢٥.٣٢
٢٠٠٩	١٥٩٨.٣٠	-١٣.٨٧	٧١.٩٠	١١٣.٩٩
٢٠١٠	١٣٩٦.٢٠	-١٢.٦٤	١٢٤.٩٠	٧٣.٧١
٢٠١١	١٨٨٢.٣٠	٣٤.٨٢	٣٦٦	١٩٣.٠٣
٢٠١٢	٣٤٠٠.٤٠	٨٠.٦٥	٤٨٩.٥٠	٣٣.٧٤
٢٠١٣	-٢٣٣٥.٣٠	-١٦٨.٦٨	٢٢٧.١٠	-٥٣.٦١
٢٠١٤	-١٠١٧٦.٤٠	٣٣٥.٧٦	٢٤١.٥٠	٦.٣٤
٢٠١٥	-٧٥٧٤.٢٠	-٢٥.٥٧	١٤٧.٧٠	-٣٨.٨٤
٢٠١٦	-٦٢٥٥.٩٠	-١٧.٤١	٣٠٤.٣٠	١٠٦.٠٣
٢٠١٧	-٥٠٣٢.٤٠	-١٩.٥٦	٧٧.٨٠	-٧٤.٤٣

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير الاستثمار السنوي ، الكويت ، ٢٠١٧ .

-الاعمدة (٢. ٤) من عمل الباحث .

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق لعام ٢٠٠٤ اخذت بالظهور لتبلغ (٣٠٠) مليون دولار بسبب استقرار نسبي للأوضاع الامنية ، اما في عام ٢٠٠٥ فقد بلغ تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق (٥١٥.٣٠) مليون

دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧١.٧٧٪) اما الاستثمار الاجنبي الصادر من العراق بلغ (٨٨.٧٠) مليون دولار ويعود هذا الارتفاع الى تحسين الوضع الامني والسياسي وانفتاح الاقتصاد العراق على العالم الخارجي وانهاء العقوبات الاقتصادية[١]، بينما في عام ٢٠٠٦ انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق (٣٨٣) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢٥.٦٧-%) بسبب تدهور الوضع الامني ، واما في عام ٢٠٠٧ فقد ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق ليبلغ (٩٧١.٨٠) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (١٥٣.٧٣٪) عن العام السابق بسبب تحسن نسبي لوضع الأمني وتشريع قانون الاستثمار العراقي وبدء العمل به ، وبلغت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق خلال عامي ٢٠٠٨ , ٢٠٠٩ (١٨٥٥.٧٠) و(١٥٩٨.٣٠) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (٩٠.٩٥٪) و(١٣.٨٧-%) ، اما الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من العراق ليبلغ الاعوام السابقة (٣٣.٦٠) و(٧١.٩٠) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (١١٣.٩٩٪) (٣٢٥.٣٢٪)، ويعود لسبب ذلك الى الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي اصابت جميع اقتصاديات العالم ، اما في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ فقد ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من(١٣٩٦.٢٠) الى(١٨٨٢.٣٠) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي (١٢.٦٤-%) و(٣٤.٨٢٪) بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام عالميا وانخفاض سعر صرف الدولار وبعد ان شارفت الازمة العالمية على الانتهاء في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩[٢] ، اما الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر بلغ (١٢٤.٩٠) و(٢٦٦) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (١٩٣.٠٣٪) (٧٣.٧١٪) ، اما في الاعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق على التوالي (٣٤٠٠.٤٠) (٢٣٣٥.٣٠-) (١٠١٧٦.٤٠-) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (٨٠.٦٥٪) (١٦٨.٦٨-%) (٣٣٥.٧٦٪) اما تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادرة بلغت (٤٨٩.٥٠) (٢٢٧.١٠) (٢٤١.٥٠) مليون دولار، وان سبب ترجع هذه التدفقات هو تردي الوضع الامني ، ودخول العصابات الارهابية داعش الى العراق والسيطرة على ثلث البلاد، مما اعاق الكثير من الاستثمارات الاجنبية للدخول الى العراق مما ادى الى انخفاض حجم

(١) علي احمد درج ، سعد عبد الكريم حماد ، دور الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩ ، العدد١٧ ، ٢٠١٧ ، ص٨٤ .

(٢) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠١٢ ، ص٩٦ .

الاستثمارات[١]، اما تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بلغت (٧٥٧٤.٢٠-) (٦٢٥٥.٩٠-) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (٢٥.٥٧-%) (١٧.٤١-%) نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام عالميا ، وزيادة المجهود الحربي بسبب دخول عصابات داعش الارهابي مما اثر على انتاج بعض الحقول النفطية ، وكذلك اغلاق المنافذ الحدودية في محافظة الانبار ونينوى[٢]، اما تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادرة من العراق لنفس الاعوام بلغت (١٤٧.٧٠) (٣٠٤.٣٠) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٨.٨٤-%) (١٠٦.٠٣٪)، اما في عام ٢٠١٧ ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العراق (٥٠٣٢.٤٠-) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (١٩.٥٦-%) يعزى الى تحسين اسعار النفط في الاسواق العالمية واستقرار الوضع الامني[٣] ،اما تدفق الاستثمار الاجنبي الصادر بلغ (٧٧.٨٠) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧٤.٤٣-%) ، كما ان التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية اظهرت الاستثمار الاجنبي المباشر ذات قيم سالبة وهي تعني هجرة او هروب الاف الملايين من الدولارات خارج العراق خلال مدة الحرب على الارهاب داعش للاعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) [٤] ، وان مقارنة بين التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى العراق والصادرة من العراق ، قد لاتعطي صورة واضحة عن اهمية وفوائد الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما ان الاجراءات التي تتخذها البلدان المضيفة عموماً سواء لاجتذاب رؤوس الاموال ابتداء او لإعادة استثمار الارباح ، قد لاتكون ذات نتائج ايجابية على الاقتصاد، حيث يتوقف اولا على استحواذ المستثمر الاجنبي على النسبة الاكبر من الزيادة في الدخل القومي وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان انتقال تأثيرات الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد المحلي ثانياً .

شكل (١) يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

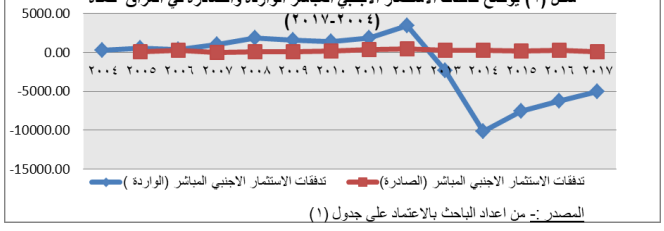

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١)

(١) علي احمد درج ، سعد عبد الكريم حماد ، دور الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية ، مصدر سابق، ص٨٤ .

(٢) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠ ، ص٤٠.

(٣) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠ ، ص٤١.

(٤) سامر محمد فاخر ضرار ، التحليل القياسي لاثر الصدمات الخارجية على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٦) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد١٠٧ ،المجلد ٢٤ ، لسنة ٢٠١٨ ، ص٤٩٣ .

وقد توزعت الاستثمارات الاجنبية الوارد في العراق للمدة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٧ على المشاريع الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية وكما مبين في الجدول (٨) ومنه يتضح ان قطاع النفط والغاز استحوذ على (٦٧.٦٪) من اجمالي الاستثمارات ثم قطاع العقارات على (١٦٪) والقطاع البناء ومواد البناء بلغت (٤٪) اما قطاع الفنادق والسياحة بلغت نسبته (٣.٤٪) .

جدول(٢) توزيع الاستثمارات الاجنبية على المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة مابين كانون الثاني ٢٠١٣ وكانون الاول ٢٠١٧ (مليون دولار)

ت	القطاع الانتاجي	حجم الاستثمار الاجنبي	%
١	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	١٣٤٤٢	٦٧.٦
٢	العقارات	٣١٩٣	١٦
٣	البناء ومواد البناء	٧٨٢	٤
٤	الفنادق والسياحة	٦٨٥	٣.٤
٥	المعادن	٦٦٧	٣.٣
٦	الاتصالات	٣٢٧	١.٦
٧	الخدمات المالية	٣١٧	١.٦
٨	التخزين	٢٩٤	١.٥
٩	خدمات الاعمال	١١٧	٠.٦
١٠	السيارات	٨٤	٠.٤

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير الاستثمار السنوي ، الكويت، ٢٠١٧ .

المبحث الثالث /التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثار ايجابية على الاقتصاد المحلي والتي تمثل في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات التسويقية والادارية ، كما يساهم الاستثمار الاجنبي في رفع مستوى الانتاجية من هذا الجانب ، كما تسعى الدول المتقدمة والدول النامية الى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ، من الجانب الاخر، فهو يتضمن اثار سلبيات قد

تكون مدمره للاقتصاد المحلي لذا يجب يتم التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر وفق شروط دقيقة قبل ان يستضاف وتفتح له الابواب[١] ، رغم سعي العراق لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار لكن مازالت هناك مشاكل وعقبات عديدة يعاني منها، وأن تشخيص تلك العقبات وتصنيفها يُعدْ من أهم مراحل معالجة تلك المشاكل التي تواجه عملية الاستثمار الاجنبي في العراق، ويمكن ايجاز هذه التحديات بما يلي :

أولاً :- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من اهم المحددات التي توجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة في اي دولة متقدمة كانت ام دولة نامية ومهما كانت الظروف الاخرى مهياه لكن الوضع الامني غير مستقر، فان هذا لايساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ، وكما ان فقدان الاستقرار الامني من العوامل الطاردة للاستثمارات الاجنبية وكما هو معلوم ان راس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الاكثر امنا ، لان هناك علاقة طرديه بين توفر الاستقرار الامني والاستثمار الاجنبي ، فان بدون امن لايسود استقرار سياسي ولا استقرار اقتصادي ، وبالتالي هروب راس المال الى حيث الامن والاستقرار ، وان تذبذب مستويات الاستقرار الامني يجعل البلد غير جاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة[٢] .

وقد تاثر العراق بشكل مباشر بالظروف السياسية والامنية التي مرت على البلد في ظل التغيير السياسي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، ونلاحظ ضعف الاستقرار السياسي والامني في بعض مناطق العراق مما انعكس على سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال الجدول (٣) نلاحظ ان العراق يحتل مرتبة مرتفعة جداً بالنسبة لباقي دول العالم ، حيث يبدا بالمرتبة ١٦١ في عام ٢٠٠٨ بالمجموع النقاط بلغ (٣.٦٨١) نقطة ، وبينما بلغ في عام٢٠١٧ تسلسل ١٦١ وبمجموع قدره (٣.٥١٦) نقطة .

(١) سامي حميد عباس ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢، العدد٤ ، ٢٠١٠ ،ص٣٣٦.

(٢) سهير ابراهيم حاجم ،صبحي عبد الغفار ، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الاشارة الى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد٦ ، العدد١١ ،٢٠١٤، ص٦٠.

جدول (٣) ترتيب العراق ضمن مؤشر السلام العالمي للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٧

السنوات	المرتبة	عدد النقاط
٢٠٠٨	١٦١	٣.٦٨١
٢٠٠٩	١٦١	٣.٦١٦
٢٠١٠	١٦١	٣.٦٠٠
٢٠١١	١٦٢	٣.٤١١
٢٠١٢	١٥٩	٣.٢٣٤
٢٠١٣	١٥٩	٣.١٩٦
٢٠١٤	١٥٩	٣.٢٦٦
٢٠١٥	١٦٠	٣.٤٨١
٢٠١٦	١٦٢	٣.٥٣٠
٢٠١٧	١٦١	٣.٥١٦

المصدر /مؤشر السلام العالمي (سلسلة زمنية) ، تقارير معهد الاقتصاد والسلام ، لسنوات مختلفة .

ثانياً/ تدني مؤشر البنيه التحتية يهتم هذا المؤشر بوسائل الاتصال الحديثة التي تمثل الطرق وسكك الحديد والمطارات ووسائل النقل والموانئ ومن المؤشرات التي تقيس تلك البنى طوال الطرق السريعة وتطورها وتوفر جميع الوسائل والمستلزمات الضرورية اللازمة بالإضافة الى عدد مستخدمي الانترنيت موانئ بحرية ومطارات وسكك حديد وطرق وجسور والخدمات المالية والمصرفية والتامين ، فهي تشكل حزمة من العوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي[١] .

فإذا كانت هذه المؤشرات تتميز بالحداثة والتطور ستنعكس بشكل ايجابي على تكاليف وأعباء المستثمر وبالتالي على كسب ثقته اي انها تشكل عاملاً ايجابياً لجذب الاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، وحيث يعاني العراق من نقص البنى التحتيه موانئ ومطارات وطاقة كهربائية واتصالات متطورة وطرق وجسور ، ومن اجل بناء هذا القطاع في العراق حتى يحتل مكانته في العناصر الجاذبة للبيئة الاستثمارية لابد من اعادة بناء مادمرته الحروب وموجة الارهاب

(١) محمد علي كاظم ، مدى تطبيق امكانية تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد٢ ، العدد٧ ،٢٠٠٨، ص١٠٣.

العالمي التي اجهزت على ما تبقى من مشاريع البنيه التحتية[١] ، ومن جهة اخرى لابد للاقتصاد اذ يتماشى مع أي زيادة في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتطلب زيادة في استثمارات البنى التحتية ، وهذا يتطلب عملية اصلاح ترتكز على محورين الاول هو الاصلاح النقدي والمالي الذي يحقق الاستقرار في قيمة العملة اتجاه العملات الاخرى ، اما المحور الثاني فيتضمن ان الاستثمار الاجنبي وممارسة القطاع الخاص يجب إن يأخذ دورهما في المرحلة الحالية بعد تعديل بنود قانون الاستثمار الاجنبي من الناحية القانونية[٢] .

ثالثاً / الفساد الاداري والمالي إن أثار الفساد الاداري والمالي على الاستثمار الاجنبي يعتمد على مستويات الفساد في العالم ، وصنفت دول العالم الى مجموعتين فتضمن المجموعة الاولى يكون مستوى الفساد فيها عالي، بحيث يكون تأثير الفساد على الاستثمار الاجنبي المباشر ذات تأثير كبير وسلبي ، إما المجموعة الثانية فيكون فيها البلدان مستوى الفساد فيها منخفض لذا يكون تأثيره على الاستثمار الاجنبي اقل وضوحاً وبتأثير اقل، لذلك فإن أي أجراءات متخذه من قبل الدولة والتي من شانها تخفيض معدلات الفساد ستؤثر حتما بشكل ايجابي في زيادة تدفق حجم الاستثمارات الاجنبية[٣] .

وإن ظاهر الفساد المالي والاداري تفشت في العديدة من الدول العالم منها المتقدمة والنامية وعلى كافة الاصعدة منها العليا والدنيا ، وأحتل العراق المرتبة الثانية في الدول العالم التي تعاني من الفساد وخاصة بعد التغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ ، اذا ساعده تدهور الاوضاع الامنية والسياسية الى استشراع ظاهرة الفساد في مفاصل الدولة[٤] ، وان تفشي هذه الظاهرة في العراق بشكل عجيب خصوصاً بعد ان صنفت المنظمة الشفافية الدولية بان العراق من اكثر الدول فساداً في العالم ، الامر الذي استدعى اعلان عدد من الشركات العالمية عدم رغبتها في الاستثمار في العراق ، وان الكثير من الاقتصاديين اكدوا ان الفساد يتحدد وفقاً لعوامل اقتصادية وغير اقتصادية ، وإن نسبة مساهمة العوامل الاقتصادية في خفض مستوى الفساد تكون اكبر مقارنة بالعوامل غير الاقتصادية في الدول النامية[٥]، ويعد الفساد الاداري والمالي من المحددات غير

(١) عبد الحسين جليل الغالبي ، مصدر سابق ، ص١٥.

(٢) محمد علي كاظم ،مدى امكانية تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية، مصدر سابق ، ص١٠٤.

(٣) ازهار حسن علي ، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد٢٣، العدد١١ ،٢٠١٧ ، ص٣٩٦ .

(٤) اديب قاسم شندي ، الخصخصة في الاقتصاد العراقي ، مجلد الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد١، العدد٣، ٢٠١٠، ص٦.

(٥) كامل علاوي كاظم الفتلاوي ،حيدر عبد راضي الدلفي ، دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد١ ،العدد٦، ٢٠١٠، ص٨ .

الداعمة لبيئة الاستثمار من خلال مساهمته في عرقله جذب الاستثمارات الاجنبية مما اوضحته منظمة لشفافية العالمية للفساد من خلال الجدول (٤) يتبين موقع العراق بالفساد بين الدول العالم في مؤشرات الفساد .

جدول (٤) مؤشرات الفساد في العراق مقارنة مع بلدان العالم للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧

السنـــــــــوات	الترتيب العالمي (١)	مجموع البلدان (٢)	علامة مؤشر الفساد في العراق* (٣)
٢٠٠٤	١٢٩	١٤٥	٢.١
٢٠٠٥	١٣٧	١٥٩	٢.٢
٢٠٠٦	١٦٠	١٦٣	١.٩
٢٠٠٧	١٧٨	١٨٠	١.٥
٢٠٠٨	١٧٨	١٨٠	١.٣
٢٠٠٩	١٧٦	١٨٠	١.٥
٢٠١٠	١٧٥	١٧٨	١.٥
٢٠١١	١٧٥	١٨٢	١.٨
٢٠١٢	١٦٩	١٧٦	١.٨
٢٠١٣	١٧١	١٧٥	١.٦
٢٠١٤	١٧٠	١٧٤	١.٦
٢٠١٥	١٦١	١٦٨	١.٥
٢٠١٦	١٦٦	١٦٨	١.٧
٢٠١٧	١٦٨	١٧٠	١.٨

المصدر /اعداد الباحث بالاعتماد على (http:www.transperency.org)

(*) علامة مؤشر الفساد تتدرج من اعلى درجة الى ادنى درجة حيث ان اعلى درجة هي (١٠) وادنى درجة (٠.٠) وتعطى علامة (١٠.٠) للبلد النزيه جداً اما درجة (٠.٠٠) تعطى للبلد الذي مستشري فيها للدرجة كبيرة .

المصدر / سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ،٢٠٠٨.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه بين حصول العراق في عام ٢٠٠٤ على تسلسل ١٢٩ من اصل ١٤٥ بالدرجة ٢.١ ضمن مؤشرات الفساد العالمي ، اما في عام ٢٠٠٥ حصل العراق على تسلسل ١٣٧ من مجموع البلدان ١٥٩ وحصل على اعلى علامه ٢.٢ من مؤشرات الفساد ، بينما حصل على أقل علامه في عام ٢٠٠٨ بدرجة ١.٣ بتسلسل ١٧٨ من مجموع بلدان العالم ١٨٠ وبعدها تفاوت مؤشرات الفساد في العراق خلال السنوات الماضي ، ليبلغ في عام ٢٠١٧ مؤشر الفساد ١.٨ بتسلسل (١٦٨) من اصل ١٧٠ دولة .

ويمكن اعتبار ان العراق احتل المراتب الأولى في حجم الفساد الاداري والمالي ضمن مؤشرات الفساد في العالم وهذا بسبب التقصير في محاسبة سراق المال والمفسدين وعدم اعطاء اهمية قصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي في مختلف الوزارات وبالإضافة الى ديوان الرقابة المالية وذلك عن طريق اعتماد ضوابط واسس حقيقية .

وان ظاهرة الفساد في العراق قد نمت بشكل سريع جداً بسبب عوامل داخلية وخارجية ، وإن العوامل الداخلية المتمثلة بالسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مثلت الارض الخصبة لنمو واتساع هذه الظاهرة في العراق بعد إن تم تغذيتها بالفساد المستورد من الخارج وما رافقه من عقود ومشاريع وهمية ، فضلاً عن دخول عدد كبير من المفسدين والشركات وغير ذلك وانكشاف السوق العراقي على الاسواق العالمية ، وبالتالي صنف العراق في المرتبة الثانية عالمياً في الفساد ، فضلاً عن الروتين القاتل والفترة الزمنية وطبيعة الاجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار تمثل الوجه الاخر للفساد ، ويصنف العراق من اكثر البلدان تعقيداً في منح اجازة الاستثمار ناهيك عن المبالغ المالية التي تنفق عليها كرشاوي[١] .

رابعاً / ضعف مؤشرات السوق المالي والمصرفي القطاع المالي يتكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية ، ويعد القطاع المالي من أهم الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار، ويقوم كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين

(١) بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ،مجلد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص ،٢٠١٣، ص٥٦.

المدخرين والمستثمرين ، وكما يوفر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف أنواع المخاطرة بما فيها المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المشاريع[١].

ويحظى قطاع الجهاز المصرفي بأهمية كبيره بالنسبة للاقتصاد الوطني لما يقدمه من خدمات مهمة إلى الشركات العامة والخاصة من خلال تقديم القروض التي تحصل عليها مقابل سعر فائدة محدد ، وتختلف من أجل إلى أخر لتمويل مشاريعها الاستثمارية ، ومازال القطاع المصرفي في العراق غير فعال في مجال منح القروض لأغراض الاستثمار متجنبا إي درجة من المخاطر مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى المستثمرين إضافة إلى معاناته من تفشي ظاهرة الفساد الإداري مما زاد من نسبة الائتمان النقدي الممنوح للمستثمرين الذين هم على صله مباشرة بمجالس ادارة المصارف[٢] .

خامساً /عدم ثبات التشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي إن أهم التحديات التي تقف أمام جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو الإطار القانوني غير الجاذب لها ، كما إن وضوح التشريعات النافذة في البلد متعلقة بالحركة الاستثمارات الاجنبية تعد من العوامل المهمة في تدفق الاستثمار الاجنبي ، اذا ان الاطار القانوني يجب ان يتصف بالحركية وليس بالجمود ومن الضروري ان يكون قابلاً للتطور ومواكباً لحركة المتغيرات في المجتمع ، لذا يفترض تضمين قانون الاستثمار لوسائل الجذب المتنوعة من توفير حماية الاموال الخاصة من التأميم ووضع اليد والمصادرة[٣] .

وتعاني التشريعات القانونية من انعدام لبعض القوانين وتعطيل أو ضعف لقوانين اخرى كقانون حماية المنتج الوطني، وقانون المنافسة ومنح الاحتكار، وقانون حماية المستهلك ، وقانون التعريفه الكمركية ، قانون العلامات التجارية ، قانون دعم الصادرات ... الخ وهذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيلها ستعطي اشارات ايجابية للمستثمر الاجنبي بالتوجه نحو البيئة العراقية، وبالعكس فان عدم تشريع البعض وعدم فاعلية البعض الاخر سيعطي اشارات سالبة للمستثمر الاجنبي بعدم التوجه نحو العراق[٤] .

---

(١) خولة رشيج حسن ، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص٢٨.

(٢) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة١، مؤسسة وارث الثقافية للنشر ،٢٠٠٨، ص١١٨.

(٣) سامي حميد عباس ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ،ص٣٣٨.

(٤) بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مصدر سابق، ص٥٥.

وهناك لابد من توفر رؤيه لسياسة الاستثمار وتعزيز مناخ الاستثماري في العراق وذلك بتوفير البيئة التشريعية والمؤسساتية لخلق مناخ استثماري يلبي طموحات المستثمرين ، وبالتالي تم صياغة قانون الاستثمار وكان ذلك بعد عام ٢٠٠٣ حيث ان السياسة الاقتصادية قامت برسم استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار واعطاءه دوراً في اعادة الهيكلية والاصلاح في الاقتصاد العراقي ، جسدها صدور قانون الاستثمار رقم١٣ لسنه ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة عام٢٠١٠ فيما يخص الملكية وغيرها[١] .

وأن عدد من القوانين غير مشرعة والاخرى تم تشريعها ولكنها غير مفعلة ، مما ساهمت من منع المستثمر الاجنبي من التوجه الى العراق إذ أن القوانين التي شرعت ولم تفعل هي حماية المستهلك والتعريفه الكمركيه وحماية المنتج ومنع الاحتكار بينما الاخرى لم تشرع لحد الان[٢] .

واولت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٤ اهتماها بتطوير التشريعات المشجعة للاستثمار بإقراره قانون رقم١٣ لسنه ٢٠٠٦ وتعديلات ، وبذلت جهود كبيرة من أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، إلا أن تجربة العراق هي تجربة لم تؤدِ إلى زيادة استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق وتطور اقتصاده وتزيد من معدلات نموه وهي ليست بالمستوى المطلوب[٣] .

سادساً / تدني مؤشرات بيئة الاعمال يتميز الاقتصاد العراقي بضعف مؤشرات بيئة الاعمال وانعدام التنافسية ، حيث اشار البنك الدولي لبيئة الاعمال لعام ٢٠١٧ تدني ترتيب العراق الى ادنى المستويات (١٦٥) ، الامر الذي انعكس على ضعف البيئة الاقتصادية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وإن انخفاض دور القطاع الخاص في رفع الكفاءة الاقتصادية[٤] ، دخل العراق في مؤشر بيئة الاعمال لأول مرة في عام ٢٠٠٥ ووفق هذا المؤشر احتل العراق المرتبة ١١٤ من اصل ١٥٥ ومن خلال الجدول (٥) تبين ان العراق تراجع الى ١٤٥ في عام ٢٠٠٦ من اصل ١٧٥ ، اما في عام ٢٠٠٧ بلغ العراق في مؤشر بيئة الاعمال ١٤٦ مرتبة ، في عام ٢٠٠٨ بلغ ١٦١ ، وفي عام ٢٠٠٩ بلغ ١٥٢ ، وفي عام ٢٠١٠ احتل العراق مرتبة ١٦٦ عالميا ، بينما احتل العراق في الاعوام ٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤ مراتب على

(١) عفيفه بجاي شوكت ،عصام عبد الخضر ،فاعلية سياسات الاستثمار في مستوى التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد١١، العدد٢٧، ٢٠١٩ ،ص٣٥٩.

(٢) بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مصدر سابق، ص٥٥.

(٣) عبد الرحمن المشهداني ، الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي للعراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،٢٠٢٠،ص٢١.

(٤) مايح شبيب هدهود ، غالب شاكر بحيت ،استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص٤.

التوالي (١٤٦,١٦٥,١٦٤,١٦٦) ، بينما في الاعوام ٢٠١٧,٢٠١٦,٢٠١٥ احتل العراق في مؤشر بيئة اداء الاعمال ليبلغ على التوالي (١٥٦, ١٦١, ١٦٥) حسب تقرير الصادر من دائرة التنمية الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد العربي والوكالة الامريكية للتنمية العربية .

الجدول (٥) وضع العراق بين الدول العالم في مؤشر بيئة اداء الاعمال للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

السنـــوات	مؤشر بيئة الاعمال	السنوات	مؤشر بيئة الاعمال
٢٠٠٥	١١٤	٢٠١٢	١٦٤
٢٠٠٦	١٤٥	٢٠١٣	١٦٥
٢٠٠٧	١٤٦	٢٠١٤	١٤٦
٢٠٠٨	١٦١	٢٠١٥	١٥٦
٢٠٠٩	١٥٢	٢٠١٦	١٦١
٢٠١٠	١٦٦	٢٠١٧	١٦٥
٢٠١١	١٦٦		

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات ، مؤشر بيئة اداء الاعمال ، النشرات الفصلية اعداد مختلفة .

(*) دخل العراق مؤشر بيئة الاعمال لأول مرة في عام ٢٠٠٥.

سابعاً / المـــديـــونيـــة تعد المديونية من أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لما تسببه من اختلالات مالية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الاختلالات الهيكلية ، وان الاقتصاد العراقي يعاني من اعباء مديونية ضخمة تراكمت نتيجة الحروب المستمرة التي خاضها وسنوات الحصار الاقتصادي واتجاه نحو الانفاق عسكري هائل على حساب نمو الانتاج والتنمية الاقتصادية ، وبهذا وقع العراق في مديونية تتميز بضخامتها فضلا عن عدم توافر الاموال الازمة لتسديدها في المستقبل[١] ، وبالتالي فان ضخامة الديون الخارجية والداخلية على العراق تعد من اكبر التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي الوارد الى العراق ، ومن خلال الجدول(٦)

(١) علي شهاب الصباحي ،الاستثمار الاجنبي الخاص الواقع والافاق -دراسة قانونية مقارنة ، دار الاكاديميون للنشر ، عمان الاردن ،٢٠١٩، ص٢٢٩ .

نجد ان الدين العام الخارجي في عام ٢٠٠٤ بلغ (٨٨١٣٤.٦٥) مليون دولار بينما بلغ الدين الداخلي(٤٠٧٧.٨١) مليون دولار وان اجمالي الدين العام بلغ (٩٢٢١٢.٤٦) مليون دولار وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (٢٥١.٦٨٪) ، بينما بلغ الدين العام الخارجي في عام ٢٠١٤ (٥٧٣٠٠) مليون دولار والدين العام الداخلي بلغ(٨٠٢٠.٢٤) مليون دولار بينما بلغ اجمالي الدين العام (٦٥٣٢٠.٢٤) مليون دولار ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٢٨.٥٩٪) نتيجة تعرضها لغزو داعش الارهابي وانهيار اسعار النفط مما ترك أثار مدمرة على الاقتصاد العراقي ، مما أدى إلى عجز في الموازنة الاتحادية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الايرادات وتليه الاحتياجات المتزايدة المترتب على الحرب ضد داعش ، وبالتالي لجأ الحكومة الى استقطاعات كبيرة من الانفاق الاستثماري واللجوء الى الاقتراض لتمويل الانفاق[١] ، بينما في عام ٢٠١٧ بلغ الدين العام الخارجي (٦٧٦٣٩) مليون دولار والدين العام الداخلي بلغ(٤٠٠٦٦.٢٢) مليون دولار واما اجمالي الدين العام بلغ(١٠٧٧٠٥.٢٢) مليون دولار واما نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٥٦.٤٠٪) وبالتالي فان العراق في عام ٢٠١٧ قد تجاوز الحدود الامنة للدين العام ، مما يعد مؤشرا على خطوة حجم الدين العام العراقي وثقل عبء الدين وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه دائنيه بسبب الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت على العراق[٢] .

وإن ارتفاع نسبة مساهمة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشر سلبي على النشاط الاقتصادي ، إذ يدفع بعض الحكومات الى رفع الضرائب لتمويل العجز ، اضافة إلى اتجاه معدلات الفائدة الى الارتفاع وظهور اثر المزاحمة ، وكما يؤدي الى تراجع مصداقية السياسة النقدية وفاعليتها ، مما يدل الى ضعف اداء السياسة النقدية الامر الذي يؤدي الى معالجة العجز بتنفيذ اصلاحات مالية وتمويل العجز من خلال السوق المالي عوضا عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي والذي ينجم عنه اثار تضخمية[٣] ،مما يؤدي الى عدم دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق .

(١) احمد معن الطبقجلي ، ديون العراق نظرة عامة حول الوضع الديون ونشاتها ومستقبلها ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٨،ص٤.

(٢) علي احمد الدليمي ، باسم محمد تركي ،الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد١٢، العدد٢٨، ٢٠٢٠، ص٩٠.

(٣) غالب شاكر بحيت ، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، مصدر سابق ،ص١٨٩ .

جدول (٦) يوضح تطور الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٧(مليون دولار)

السنوات	الدين العام الخارجي (١)	الدين العام الداخلي (٢)	اجمالي الدين العام (٣)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٤)	نسبة اجمالي الدين الكلي الى GDP (٥)
٢٠٠٤	٨٨١٣٤.٦٥	٤٠٧٧.٨١	٩٢٢١٢.٤٦	٣٦٦٣٨.٢٤	٢٥١.٦٨
٢٠٠٥	٧٠٦٢٦.٦٥	٤٢٥٨.٣٩	٧٤٨٨٥.٠٤	٥٠٠٥٦.٩١	١٤٩.٦٠
٢٠٠٦	٥٧٩١٤.٦٢	٣٨٤٨.٢٥	٦١٧٦٢.٨٧	٦٥١٥٨.٨٠	٩٤.٧٩
٢٠٠٧	٦٠٦٣٩.٦٢	٤١٣٨.٤١	٦٤٧٧٨.٠٣	٨٨٨٠٩.٤١	٧٢.٩٤
٢٠٠٨	٤٦٦٧٩.٤٨	٣٧٣٤.٧٦	٥٠٤١٤.٢٤	١٣١٦٢٢.٨٥	٣٨.٣٠
٢٠٠٩	٤٦٩٤٩.٤٤	٧٢٠٨.٥٩	٥٤١٥٨.٠٣	١١١٣٠٠.٤٠	٤٨.٦٦
٢٠١٠	٥٧٠٢٥.٨٠	٧٨٤٦.٨٤	٦٤٨٧٢.٦٤	١٤٢٨١٤.٧٠	٤٥.٤٢
٢٠١١	٦١٢٦٦.٥٠	٦٣٦٤.٨٤	٦٧٦٣١.٣٤	١٩١١٧٦.٩٠	٣٥.٣٨
٢٠١٢	٥٧٧٠٦.٢٠	٥٦١٥.٣٧	٦٣٣٢١.٥٧	٢١٨٠٣٢.٢٠	٢٩.٠٤
٢٠١٣	٥٨٧١٩	٣٦٤٩.٧٠	٦٢٣٦٨.٧٠	٢٣٤٦٣٧.٧٠	٢٦.٥٨
٢٠١٤	٥٧٣٠٠	٨٠٢٠.٢٤	٦٥٣٢٠.٢٤	٢٢٨٤٩٠.٩٠	٢٨.٥٩
٢٠١٥	٦٦١٠٠	٢٧٠٧٩.٠٣	٩٣١٧٩.٠٣	١٦٦٨٢١.٧٠	٥٥.٨٦
٢٠١٦	٦٤٢٠٠	٣٩٨٠٠.٢١	١٠٤٠٠٠.٢١	١٦٦٦٠٢.٥٠	٦٢.٤٢
٢٠١٧	٦٧٦٣٩	٤٠٠٦٦.٢٢	١٠٧٧٠٥.٢٢	١٩٠٩٦٦.٥٠	٥٦.٤٠

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على

-وزارة المالية العراقية ، الاموال العامة ، تقارير الدين العام ، نشرات الدين العام اعداد مختلفة .

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية لاعداد مختلفة .

-الاعمدة (٣ , ٥) من عمل الباحث .

*-تم تحويل القيم من العملة المحلية الى الدولار الامريكي بسعر الصرف السائد .

ثامناً/ فترة الارهاب إن تأثيرات الارهاب متعددة جوانب ولكل جانب سلبياته ومداخلته وانعكاساته على امن المجتمع ولعل الجانب الاقتصادي هو الأكثر تضرر باعتبار ان البيئة الاستثمارية تنهار بسبب خوف رؤوس الاموال من القيام بأي نشاط تجاري أو استثماري مهدد بالفشل أو الافلاس أو السطو من الصعب أن يجد الاستثمار الاجنبي المباشر ارضا خصبة بسبب ظروف الامنية التي تزداد فيها من العمليات الارهابية الطاردة لديمومة حياة الانسان ولقمة عيشه[١] .

حيث ان الإرهاب يؤثر على التنمية الاقتصادية وعلى الاستثمار الاجنبي والتمويل للمشروعات فرأس المال والاقتصاد يشمل السياحة والتمويل والاستثمار والسياسة النقدية ، ويؤثر الإرهاب على زيادة البطالة ويؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي ، وان عمليات الارهابية التي حصلت داخل العراق ادت الى خلل في اسواق النقد والمال والبورصات وارتفاع الاسعار وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمار الى الخارج وهذه الاثار جميعا تقود الى خلل في اليه المعاملات الاقتصادية ومن ثم اعاقه التنمية .

وإن الارهاب له أثار سلبية على الجوانب الاقتصادية وتمحور هذه الأثار السلبية الاقتصادية للارهاب ومنها الإضرار بالقدرة التناسبية للاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمارات ، ذلك لان الإرهاب يوفر بيئة طاردة للاستثمارات الاجنبية ومهما كانت طبيعة البنى التحتية المادية والقانونية المتاحة ومهما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية مواتية فهي لايؤثر على مجرد جذب الاستثمارات الاجنبية بل يفرغ البرامج والخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية من مضمونها[٢] .

لم يشهد العراق استقراراً امنياً بعد عام ٢٠٠٤ بسبب الاعمال الارهابية التي نفذتها الجماعات الارهابية كالقاعدة وداعش يكاد بشكل يومي ، بحيث اودت بحياة الالاف من الابرياء وتدمير المرافق الحيوية والخدمية في معظم مدن العراق ، وبالتالي استمرار الاختلالات الهيكلية في

(١) احمد مطهر ،مستشار جامعة صنعاء ، عن تأثير ظاهرة الارهاب على الاقتصاد الوطني ، حديث لجريدة الثورة ،٢٠١٥ .

(٢) الارهاب بيئة طاردة للاستثمار ، مجلة الثورة ، بحث وجود على شبكة الانترنيت على موقع.www. http://althawrah.ye/archives

الاقتصاد العراقي وعدم تنويع مصادره بل أعتماد شبه الكامل على عائدات النفط ، ولذلك تحول الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[١] .

ويتضح ان فترة الارهاب في العراق مثلت العامل الرئيسي لتدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من اثار سلبية على عدم تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى العراق .

تاسعاً / العقود الاستثمارية العقد الاستثماري هو عبارة عن مجموعة خاصة من القواعد بين الاطراف التي تنظم علاقاتها والتزاماتها وتوقعاتها اتجاه بعضها البعض في المستقبل على المدى البعيد ، وهو ظاهرة قائمة من الاتفاقيات التي يدخل فيها طرفين او اكثر في مشروع الاستثماري[٢] ، كما ينبغي ان يبين العقد ذو الصياغة الجيدة ماتريده الاطراف باسلوب واضح ، يكون مفيدا وعمليا ولاسيما مع تقدم العمل في المشروع ، فسوف يؤدي ذلك الى الوقاية من وقوع نزاعات بين الاطراف ، كما ان تبسيط الاجراءات وتحسين اليات تنفيذ العقود الاستثمارية والمحافظة على حقوق المستثمرين يعد من اهم القرارات الاستثمارية .

وسعت الدول المتقدمة والنامية الى تبني سياسة الاتفاقيات والتعاون الدولي من خلال اتفاقيات مع الدول المصدرة للاستثمار لاضافة المزيد من الاطمئنان للمستثمرين الراغبين للاستثمار، وبهذا سعت الحكومة العراقية الى عقد اتفاقيات مع الدول التي يمكن ان تساهم شركاتها في بناء الاقتصاد العراقي ، فضلا عن انضمامها الى العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية التي تمتلك الرغبة بالعمل في العراق ومن تلك المؤسسات الدولية هي المركز الدولي لتسويه المنازعات الاستثمارية (ICSID) والمؤسسة الدولية للاستثمار الخاص (OPIC) [٣] .

وان ٦٠% من الشركات تعاملت معها الحكومة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية غير رصينة ، وإن القروض الخارجية التي اثقلت كاهل البلد بالفوائد وان المحسوبية والواسطات لعبت دور كبيراً في اختيار الشخصيات التي تسلمت مناصب مهمة في لدولة وان بعضها لاتمتلك اي موهلات او

(١) عبد الرحمن المشهداني ، الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي للعراق ، مصدر سابق ،ص٢١.

(٢) دليل القانوني للاستثمار في العراق ، هيئة الوطنية للاستثمار ، ص١٧.

(٣) عبد الحسين جليل الغالبي ، محددات الاستثمار وسياسات اجتذابه نحو العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الكوفة ،المجلد٢،العدد٨، ٢٠٠٧،ص٥.

خبرات واغلب قراراتها كلفت ميزانية الدولة اموال طائلة دون تحقيق فائدة ملموسة[١]، وان الخلل لا يكمن في الشركات الاستثمارية بل بالأشخاص الذين يتعاقدون مع تلك الشركات ، حيث يبحثون عن فوائدهم من العقود الاستثمارية فضلاً عن تعاقدهم مع شركات غير معروفة ولا تمتلك اي رصانة في العمل ، وكما ان هناك بعض الشخصيات سرقة اموال العراق وتتعاقد من خارج البلد بأسماء وهمية مع شركات غير رصينة تنفيذ مشاريع الاستثمارية التي اثبت فشلها وتلكؤها وضياع فرصة نجاح الاستثمار في العراق[٢] .

الاستنتاجات :-

١-ان المشاكل والتحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي يجعل للاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما وحيويا في تنميته كونه يحقق العديد من المنافع الاقتصادية الضرورية للانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة .

٢- ان تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في معظم دوائر ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية ، ليحتل العراق مراتب متقدمة في مؤشر الفساد العالمي الصادر من منظمة الشفافية الدولية في تقاريرها السنوية ، ليؤدي الى عدم تشجيع دخول رؤوس الاموال للاستثمار الاجنبي في العراق ، والحد من فاعلية الاصلاح الاقتصادي في تحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

٣- افرزت النتائج المتلقة بمؤشر بيئة اداء الاعمال في العراق ان هناك عقبات حقيقة امام النشاط الاستثماري في العراق ، وان هناك العقبات مستمرة منذ عام ٢٠٠٦ وذلك من خلال مايحكمه المؤشر العام من تراجع ترتيب العراق على مستوى الدولي

٤- ان قيمة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق من عام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٧ سالبة ، بسبب ان ما يتدفق الى خارج العراق من رؤوس الاموال اكبر مما يتدفق الى الداخل ، وهذا يدل على ضعف او عدم وجود استثمار اجنبي مباشر في الاقتصاد العراقي بسبب غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وتخلف البنيه التحتيه في العراق .

(١) مقالة على النت ، عقود استثمارية مع شركات غير رصينة ، جريدة الدستور ،٢٠٢٠، بحث منشور على النت الموقع www.addustor.com/content.php?

(٢) ندى شاكر جوده ، حالات الفساد في عقود الشركات الاستثمارية ، جريدة المعلومة ، بغداد ، ٢٠١٩.

٥- انعكس ضعف قطاع المالي والمصرفي وصعوبة تقديمه للتسهيلات المصرفية في عزوف المستثمرين الاجانب من الدخول الى السوق العراقية وبالتالي خسارة العراق الى مشاريع كبيرة تسهم في دخول رؤوس اموال جديدة وتكنلوجيا حديثة تسهم في مواكبة العراق للبيئة الاقليمية والعالمية .

التوصيات:-

١- تبسيط الإجراءات كافة في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي ، وضرورة تبني هذه الدوائر مفهوم الحكومة الالكترونية بحيث يتم استقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراستها ومن ثم الرد عليها الكترونياً

٢- ضرورة العمل بشكل فاعل على توفير الظروف والامكانات الملائمة والتي تدفع بنجاح بيئة الاستثمارية إلى الإمام في طريق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الداخل من خلال تعزيز البيئة التشريعية والقانونية، وإشاعة ثقافة الاستثمار في المجتمع.

٣- محاربة الفساد الاداري والمالي وتطهير اجهزة الدولة من الفساد والمفسدين وتحسين الاداء الاداري لكافة اجهزة الدولة ورفع قدرتهم والعمل على تحسين البنى التحتيه وتطويرها التي يمكن ان تساهم في تحفيز وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

٤- أخيراً توصي الدراسة بمواصلة تجارب بعض الدول في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر والعمل على الاستفادة منها وتطبيقها بالشكل الأمثل في العراق .